التقارير

زيارة الرئيس السيسي للصين.. الاهداف والدلالات

د.محمد عبد النبي
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص

في إطار حرص الدولة المصرية على الالتزام بمبدئي تنويع الشراكات الاستراتيجية مع القوى العالمية و«الآسيوية» الكبرى، وتعزيز سياسة التوجه شرقاً، جاءت زيارة الرئيس الرسمية الثامنة للصين خلال الفترة من 28 وحتى 31 مايو 2024 الماضي، حيث أظهرت الزيارة أن العلاقات المصرية الصينية تحتل مكانه متميزة ، خاصة أنها تزامنت مع ذكرى تدشين الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين، ومع انعقاد اللجنة الوزارية الخاصة بمنتدى التعاون العربي الصيني ، وعقب انضمام مصر لتكتل البريكس »، وتأثيرها الايجابي على التعاون المصري الصيني.

ويمكن القول ان مدى نجاح مصر في توطيد تعاونها واستفادتها القصوى من شراكتها الاستراتيجية مع الصين، يتوقف على عدة عوامل من أبرزها اهميه دراسة التجربة الصينية في عدد من المجالات واستخلاص الدروس المستفادة منها وتطبيق ما يلائم الحالة المصرية منها (وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات النمو، وخفض معدلات الفقر، والقضاء على العشوائيات، ورفع كفاءة التعليم والتعليم العالي).

Absract :

As part of Egypt›s commitment to the principles of diversifying strategic partnerships with world powers, »Asia», and the promotion of policy orientation east, came the eighth official visit of the President of China from 28 to 31 May 2024 The visit showed that Egyptian-Chinese relations occupy a distinct place, Especially as it coincided with the anniversary of the inauguration of the comprehensive strategic partnership between the two sides With the Ministerial Committee of the Arab-Chinese Cooperation Forum, Following Egypt›s accession to the BRICS bloc », and its positive impact on Egyptian-Chinese cooperation.

Egypt›s success in consolidating its cooperation and making the best use of its strategic partnership with China depends on several factors, most notably the study of China›s experience in a number of areas, the lessons learned from it and the application of what is appropriate to the Egyptian situation (especially with regard to raising growth rates, reducing poverty rates, eliminating slums and increasing the efficiency of education and higher education).

مقدمة :

جاءت زيارة الرئيس الرسمية الثامنة للصين خلال الفترة من 28 وحتى 31 مايو 2024 الماضي، وذلك استجابة للدعوة التي وجهها له الرئيس الصيني »شي جين بينج» لحضور افتتاح المؤتمر الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي المنعقد في بكين خلال هذه الآونة، كما تزامنت الزيارة مع حلول الذكرى العاشرة لتدشين الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين، والتي كان قد تم الاعلان عنها وتوقيعها عام 2014 ، ولهذا سيتم تناول تطور العلاقات المصرية الصينية في المجالات المختلفة (السياسية والاقتصادية والثقافية).

أولاً: تطور العلاقات السياسية المصرية الصينية:

نشأت العلاقات المصرية الصينية منذ فجر التاريخ؛ ففي عهد أسرة »تشو» الغربية قبل حوالي 3000 عام أسست القبائل البدوية التي عاشت في المناطق النائية من القارة الأوراسية أقدم رابط تجاري بين شرق آسيا ومناطق البحر المتوسط، من خلال آسيا الوسطى وغرب آسيا حيث تم تداول الحرير الصيني ومنتجات أخرى، ودخلت بشكل غير مباشر إلى مصر [1] ، فالملكة كليوباترا التي حكمت مصر في الفترة من (30-51 ق.م) ارتدت ملابس مصنوعة من الحرير الصيني. [2]

استمر ترابط العلاقات المصرية الصينية في العقود التالية (بعد الميلاد) مروراً بفترة الخلافة الاسلامية، ومن أبرز الشواهد الدالة على توثق هذه العلاقات هو ورود كلمة »الاسكندرية» في السجلات التاريخية الصينية باعتبارها أول مدينة أفريقية كما ذُكر اسم مصر في عدد آخر من المؤلفات الصينية الهامة (»تتمة المتفرقات في يويانغ»، »دليل ما وراء الجبال الجنوبية») والتي قام بتأليفهم على التوالي (»دوان تشنغ شي» في عهد أسرة تانغ التي حكمت الصين خلال الفترة من(908 -618 م)، والأديب تشو تشيو في عهد أسرة سونغ 1279- 960 م، وكتاب سجلات البلدان والتي كان يذكر فيها اسم مصر باعتبارها »ووسيلي» ثم في كتاب تاريخ مينغ .« Micur«[3]

كما أن رحلات البحارة الصيني تشينغ خصوصاً الرحلات الرابعة والخامسة (والتي وصلت للشواطىء العربية) خلال الثلث الأول من القرن الخامس عشر (تقريباً حتى عام 1435 م)، وأعقب ذلك خضوع كل من المنطقة العربية والصين للسيطرة الغربية،

الأمر الذي شكل للجانبين والصيني ذاكرة مشتركة تجاه »عدو واحد».[4]

وبرغم محدودية العلاقات الصينية مع دول القارة الأفريقية بصفة عامة عند فجر العصر الحديث وتحديداً خلال العقود الثلاث الأولى من القرن العشرين، إلا أن الصين قد حرصت على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع مصر والدول العربية بصفة عامة (في ضوء وجود أقلية مسلمة بالصين). ومن ثم فقد سعت الأخيرة لارسال وفود لمصر وللدراسة في أروقة الأزهر الشريف وعلى وجه الخصوص عام 1931 تم تعيين أول شيخ صيني »محمد إبراهيم شاو كاو شن» »كعضو هيئة تدريس بالأزهر»، في هذا الإطار أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع مصر في العهد الملكي عام 1942 ، وأصبح »تانج وو» أول ممثل دبلوماسي للصين في القاهرة، كما أفتتحت مصر مكتباً دبلوماسياً في الصين عام[5] 1944.

بالرغم من أن بداية العلاقات الرسمية بين الجانبين تعود إلى عام 1956، فإن التواصل والاتصال السياسي بين البلدين الفعلي جاء قبل وتحديداً إلى الأربعينيات حيث عقدت كل من الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قمة في القاهرة خلال الحرب العالمية الثانية وتحديداً في نوفمبر 1943 من أجل تنسيق الجهود وتروضع ترتيبات ما بعد الحرب لمنطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادىء.[6]

مثل مؤتمر باندونج باندونيسيا عام 1955، حلقة هامة من حلقات توثيق العلاقات المصرية – بل والعربية الأفريقية- الصينية . وخلال المؤتمر والقمة الآسيوية الأفريقية المنعقدة به جرت اتصالات موسعة بين رئيس الوزراء الصيني »شو ان لاي »مع الرئيس »جمال عبد الناصر» أعربت خلالها الصين – عن دعمها لمصر من أجل استرجاع سيادتها على قناة السويس، وتم الاتفاق على تطبيع العلاقات بين الجانبين، مع اقرار عدة مبادىء أبرزها عدم التدخل في الشئون الداخلية ، والعمل على تحقيق المساواة بين الأمم والشعوب، والالتزام بالتعايش السلمي.[7]

على هذا الأساس، وإنطلاقاً من تشابه الأهداف المشتركة لمصر والصين خلال تلك الفترة (فأهداف ثورة 1952) تلاقت مع أهداف (ثورة الصين عام 1949) حيث هدفت الأخيرة أيضاً إلى (تحقيق القومية، والاستقلال عن النفوذ الأجنبي، وتحقيق مركزية الدولة، وتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جذرياً). لذلك كانت مصر من أوائل البلدان التي أعلنت اعترافها بجمهورية الصين الشعبة عام 1953 بل وأيدت بوضوح حق

الصين في استعادة مقعدها في الأمم المتحدة وقد مهد الدعم المصري لجمهورية الصين لاقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين في مايو 1956.[8]

ظهر الدعم الصيني لمصر عقب إعلان مصر تأميم شركة قناة السويس في يوليو 1956، حيث بادرت الصين من خلال بيان أصدره الرئيس ماوتسي تونج أعلن خلاله دعم بلاده لسيادة مصر على القناة، واستمرت الدعم لمصر عقب تعرض الأخيرة للعدوان الثلاثي حيث طالبت الصين من دول العدوان بوقف العمل العسكري وسحب قواتهم من الأراضي المصرية إضافة لتقديمها للعديد من المساعدات العينية للدولة المصرية حينئذ.[9]

تطورت العلاقات البينية المصرية الصينية خلال العقد الأول من تأسيس العلاقات بين البلدين (1956-1965)، حيث ساندت الصين الجهود المصرية الهادفة إلى محاربة الاستعمار الأجنبي والسعي لنيل الاستقلال وتحقيق السيادة الوطنية للبلدان العربية والأفريقية، كما حاولت مصر التوسط لانهاء النزاع والحرب بين الهند والصين عام 1962 من خلال الاتصالات التي أجراها الرئيس الراحل عبد الناصر بكلاً من رئيس الوزراء الهندي «لاي ولال بهادور شاستري» ورئيس الوزراء الصيني «شو ان لاي». واستمر التنسيق من خلال الزيارات الثنائية على مستوى كبار مسئولي البلدين «زيارة شو ان لاي في أواخر 1963 لمصر ضمن جولته الخارجية التي شملت 14 دولة». [10]

وبالرغم من ضعف العلاقات العربية الصينية خلال الفترة التالية وتحديداً منذ أواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات -ولا سيما خلال 1967-1966 - بفعل انشغال البلدين بالظروف الداخلية «حيث تعرضت مصر لعدوان يونيو 1967 كما انشغلت الصين بثورتها الثقافية وحركة التطهير الداخلية- وبرغم ذلك فقد أبقت الصين على سفيرها لدى مصر واستمر الدعم الصيني لمصر في مواجهة العدوان بشتى السبل حتى حرب 1973.[11] كما استمر الدعم المصري للصين لاستعادة مقعدها في الأمم المتحدة والتصويت لصالح القرار رقم 2758 في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971 والذي يضمن حق تمثيل الصين كدولة واحدة في الأمم المتحدة.[12]

وللعلاقات المصرية - الصينية خصوصية خلال فترة الثمانيات والتسعينيات وحتى مطلع الألفية الجديدة، حيث تم وضع أسس العلاقات المصرية الصينية في القرن الجديد عام 1999، كما تم التوقيع على بيان تعاون استراتيجي عام 2000 وبالتالي شهدت علاقات

البلدين الدخول في مرحلة جديدة سواء من حيث عدد الزيارات المتبادلة أو التبادلات الاقتصادية والثقافية والسياحية بين الجانبين فعلى سبيل المثال زار الرئيس الأسبق حسني مبارك الصين تسع مرات، ثلاث منها عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية، وست مرات خلال رئاسته للجمهورية، آخرها كان في نوفمبر 2006 لحضور قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي.[13]

أما في مرحلة التحولات السياسية التي شهدتها مصر منذ عام 2011 واندلاع ثورتي 2011 و30 يونية 2013، فقد أكدت الصين احترامها لارادة الشعب المصري ورفضها التدخل في الشئون الداخلية لمصر وعدم تراجع الاستثمارات الصينية في مصر بل تم افتتاح عدد من المشروعات الصينية وفقاً للجداول الزمنية المحددة سلفاً. كما تم افتتاح المكتب الثقافي المصري في الصين في نوفمبر 2011 »لتاكيد دور العامل الثقافي كجسر للتواصل وتبادل الخبرات بين البلدين».[14]

وقدد عبرت الصين منذ ثورة 2013 عن دعمها لكافة التطوات التي اتخذتها الدولة المصرية سواء لك المتعلقة بموافقة الشعب المصري على الدستور الصادر في 2014، أو رفضها للعنف والارهاب الذي تعرضت له مصر لاحقاً ثم مساندتها للاقتصاد المصري بمختلف الوسائل ومنها (دعم المؤتمرات الاقتصادية التي أقيمت » مؤتمر شرم الشيخ عام 2015 ») حيث وقعت الشركات الصينية العاملة في مجالات الكهرباء وانشاء محطات محولات لعقود استثمارية بقيمة بلغت نحو 1,8 مليار دولار.[15]

ثانياً: العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية

أولى ملامح التعاون والاتصال المصري الصيني منذ العصور القديمة، قد جاء من خلال التجارة والتبادلات الاقتصادية ونقل البضائع الصينية التي من أبرزها الحرير الصيني المصنوع إلى مصر –بطريق غير مباشر– وهو الأمر الذي لم يعزز من نقل صناعات الحرير الصيني وصناعة الخزف والورق فقط وعمليات نقلها إلى الخارج، وإنما دعم من نقل صناعة الزجاج والسكر والطب أيضاً إلى الحضارة المصرية القديمة.[16]

استمر التعاون الاقتصادي المصري الصيني عبر مختلف العصور، وصولاً إلى العصر الحديث وتحديداً خلال عقد الستينيات من القرن العشرين حينما تم تعزيز التفاعلات البينية وتوقيع بروتوكول ملحق الاتفاقية التجارية فى الصين فى

فبراير 1960 وتم تجديده مرتين في نوفمبر 1961 ومارس 1962، كما تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتقنى فى الصين فى ديسمبر 1964، إضافة إلى تبادل زيارات الوفود التجارية وتجديد البروتوكول التجاري بينهما سنوياً.[17]

بلغ التعاون التجاري بين الجانبين إلى مستويات جيدة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري حالياً بين مصر والصين خلال العام المنصرم 2023 ما يقرب من 13,9 مليار دولار، حيث وصل حجم الصادرات المصرية للصين في نفس العام 909 مليون دولار، بينما بلغت الواردت ما يقدر بنحو 2,9 1 مليار دولار [18] ، ومن أهم الصادرات المصرية إلى الصين (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة 414 مليون دولار، ثم الحجارة والأسمنت بقيمة 116مليون دولار تليها الفواكه بقيمة 78 مليون دولار ثم الآلات والأجهزة الكهربائية بقيمة 31 مليون دولار ثم النحاس بقيمة 27 مليون دولار)، أما الواردات المصرية من الصين فكانت (الآلات والأجهزة الكهربائية فى المقدمة بقيمة 4,3 مليار دولار ثم الحديد والصلب بقيمة 1.2 مليار دولار ثم الألياف والنسيج الصناعي بقيمة 1.1 مليار دولار، والمنتجات الكيماوية والعضوية بقيمة 790 مليون دولار).

حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصينية فى مصر 956,7 مليون دولار مليون دولار خلال العام المالى 2023-2022 مقابل 563,4 مليون دولار خلال العام المالى 2022-2021. أما الاستثمارت المصرية في الصين فقد بلغت 208.4 مليون دولار في 2023 مقابل 126,5 مليون دولار للعام السابق [19] .2022-2021.

سجلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالصين 19.5 مليون دولار خلال العام المالى 2023-2022 مقابل 13,2 مليون دولار خلال العام المالى 2022-2021 بنسبة انخفاض قدرها 0.3%، بينما بلغت قيمة تحويلات الصينيين العاملين فى مصر 3.5 مليون دولار خلال العام المالى 2023-2022 مقابل 4.1 مليون دولار مليون دولار خلال العام المالى 2021-2022.[20]

ثالثاً: العلاقات الثقافية والتعليمية بين الجانبين

قبل الاعلان عن تأسيس جمهورية الصين، قام العديد من الشخصيات الدينية والعلماء الصينين بزيارة مصر منذ القرن الثامن عشر. وفي عام 1844 سافر العالم الاسلامي والمترجم الصيني »ما دهشين« إلى مصر بعد أن ذهب في رحلة إلى الحج وسجل اصلاحات

محمد علي بالتفصيل. في عام 1933م أرسلت جامعة الأزهر معلمين إلى مدرسة المعلمين في تشنغدا ببكين لتعلم اللغة العربية. وخلال 1942 – 1941 قام بانغ شيشيان بتدريس اللغة الصينية في الأزهر. وفي 1946 عينت جامعة بكين البروفسيور »ما جيان« لتدريس اللغة العربية، ومنذ ذلك الحين تم إدراج اللغة العربية رسمياً في نظام التعليم العاليالوطني.

بعد الاعلان عن الصين الجديدة، أرسلت الصين طلاباً إلى مصر للتدريس والدراسة في عام 1956 . وفي إبريل 1956 أيضاً ذهب وفد صيني الى مصر للتبادل الثقافي، كما افتتحت جامعة عين شمس أول قسم رسمي لتدريس اللغة الصينية. وفي عام 1997 وقعتا وزارتا التعليم في البلدين بالقاهرة على اتفاق حول الاعتراف المتبادل بالشهادات الدراسية. (وعدم اقتصارها على مجالات الآداب واللغات بحيث شملت العلوم الطبيعية والزراعة والصناعة والطب).[21]

في إطار مبادرة »الحزام والطريق«، شهد التبادل الثقافي بين مصر والصين ازدهاراً كبيراً في الآونة الأخيرة في ظل العلاقات الوطيدة بين البلدين. كما تم تنفيذ العديد من البرامج التنفيذية للتعاون الثقافي المشترك بين مصر والصين في مجال الفنون والثقافة والآثار والسياحة، وتبادل الزيارات والخبراء في مجال الترميم وإقامة معارض للآثار المصرية في الصين، وإقامة أسبوع ثقافي تاريخي مصري في حديقة العالم بالعاصمة الصينية بكين في إطار اتفاق الجانبين على إدراج مصر في قائمة أفضل المقاصد السياحية لمواطني الصين.

تم افتتاح المكتب الثقافي المصري ببكين في نوفمبر 2011، والذي يقوم بدور كبير في نشر الثقافة المصرية لدى المجتمع الصيني. والأمر ذاته فيما يتعلق بالمركز الثقافي الصيني بالقاهرة، والذي يقوم بدور بارز وهام في نشر الثقافة الصينية لدى المجتمع المصري، من خلال العديد من الأنشطة الثقافية التي تُعقد بصورة يومية، مما أدى إلى تفاعل وامتزاج الثقافتين المصرية والصينية. (من خلال الندوات والمؤتمرات والزيارات وعروض الكتب والأفلام ...إلخ).

من أبرز ملامح هذا التعاون المصري الصيني في مجال التعليم، توقيع بروتوكول تعاون لتدريس اللغة الصينية كلغة أجنبية اختيارية ثانية في المدارس المصرية، وإطلاق مبادرة »إدرس في مصر« بالتعاون مع وزارة التعليم الصينية، لجذب الطلاب الوافدين للدراسة في الجامعات المصرية. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 24 ألف طالب صيني يدرسون اللغة العربية بمصر، في إطار التعاون بين الجامعات المصرية ونظيرتها الصينية.

يوجد معهدان من معاهد كونفوشيوس في مصر، أحدهما بجامعة القاهرة تم تدشينه عام 2007 والآخر بجامعة قناة السويس، بالإضافة إلى ثلاثة فصول دراسية كونفوشيوس مستقلة. كما قامت 16 جامعة مصرية بإنشاء أقسام للغة الصينية أو تقوم بتدريس اللغة كجزء من مناهجها. كما قامت الحكومة الصينية ببناء مدرستين »باعتباره جزء من برنامج مساعدات تعليمية لمصر»، وتقديم أكثر من 300 منحة دراسية للمواطنين المصريين لإنهاء برامج الماجستير والدكتوراه في عام[22] .2019

رابعاً: خصوصية زيارة الرئيس الأخيرة للصين

اكتسبت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة إلى الصين والتي قام بها في أواخر مايو من العام الجاري 2024 أهمية خاصة. ويمكن القول أن أهم أسباب ودلالات ومؤشرات خصوصية الزيارة ترجع إلى عدة عوامل ومنها :

أ-أن الزيارة قد جاءت تلبية لدعوة صينية رسمية ومن الرئيس »شي جين بينج» للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لحضور فعاليات الدورة العاشرة للجنة الوزارية لمنتدى التعاون العربي الصيني (والمنتدى عبارة عن آلية سياسية مستحدثة تم تأسيسها عقب زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو إلى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في عام 2004 حيث تم إصدار بيان عربي صيني مشترك حينئذ تم الاعلان من خلاله أن أهداف المنتدى تتلخص في العمل على تعزيز التعاون والحوار بين الدول العربية والصين من جانب ودفع السلام والتقدم بين الجانبين من جانب آخر). وعليه فإن الدعوة التي وجهتها الصين إلى مصر وثلاثة دول عربية أخرى (الامارات، والبحرين وتونس) لحضور فعاليات الاجتماع الوزاري الأخير إنما تعكس أهمية الدول العربية في السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة وأهمية مصر على وجه الخصوص بوصفها دولة أفريقية وعربية كبيرة، لها مصالح اقتصادية وسياسية مع القوى الآسيوية الكبرى، ولها ثقلها ووزنها السياسي وتستطيع التأثير في محيطها العربي والشرق أوسطي بدرجة أو بأخرى. وقد ظهرت أهمية هذا العامل من خلال نتائج الاجتماع الوزاري للمنتدى حيث تم التأكيد من الجانب الصيني على ما يلي:-[23]

الروابط المشتركة التي جمعت الشعوب العربية بالصين »طريق الحرير القديم، والنضال ضد الاستعمار، والتعاون المبني على الكسب المشترك»، والتطور المستمر الذي تشهده العلاقات العربية الصينية خلال القرن الجديد، وتحميل البلدان العربية والصين مسئولية

تحقيق النهضة القومية لكلا الجانبين وهو ما يسهم في بدء عهد جديد بين الجانبين، وحرص الصين على إبراز ملامح توجهاتها المستقبلية نحو البلدان العربية والتي ستقوم على (دعم الجانب العربي لبناء المعادلات الخمس للتعاون في ❖ »الابتكار«:- (في الصحة، والذكاء الاصطناعي، التنمية الخضراء والزراعة الحديثة والفضاء) ❖ توسيع التعاون الاستثماري والمالي مع الجانب العربي (منتديات مالية واستثمارية مشتركة وتسريع تنفيذ المشاريع من خلال القروض الخاصة وانماج مؤسسات عربية مصرفية مع الصين). ❖ تعزيز التعاون مع الجانب العربي في مجال الطاقة والنفط ❖ توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري لتحقيق المنفعة المتبادلة. ❖ توسيع أبعاد التواصل الثقافي والشعبي (تأسيس مراكز الدراسات الصينية العربية وزيادة دور القائم منها، والاسراع في بناء منصات جديدة مثل »الرابطة الصينية العربية للمؤسسات الفكرية ومنتدى تنمية الشباب الصيني العربي...إلخ).

كما أن الزيارة قد تزامنت أيضاً مع حلول الذكرى العاشرة لتدشين الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، والتى تم توقيعها فى عام 2014، (وتعني رفع مستوى التعاون الثنائي بين البلدين وتنويع مجالاته وتوسيعها لتشمل النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والسياحية والدفاعية والتعليمية ....إلخ) الأمر الذي يضفي على الزيارة بعداً آخر من الأهمية ولا سيما إذا ما تم النظر لنتائجها والاتفاقات الموقعة خلالها إضافة للقاءات التي أجراها الرئيس السيسي خلالها والتي صبت جميعها لتحقيق عدة أهداف على رأسها تنمية وتطوير العلاقات الثنائية ودفعها لآفاق أوسع، وقد أظهر البيان المصري الصيني المشترك الصادر في 29 مايو 2024 أهمية تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين حيث ركز على التأكيد على أهمية استثمار الذكرى العاشرة لتدشين الشراكة الاستراتيجية الشاملة لترفيع والارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية لآفاق أرحب من خلال العمل على زيادة وتكثيف الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين الحكومتين والأجهزة التشريعية والحكومات المحلية للبلدين. [24]

وقد تعددت نتائج الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين ومن أهمها: مشاركة الصين في العديد من المشروعات الاقتصادية الكبرى في مصر لاسيما في مجالات البنية التحتية، والنقل والسكك الحديدية، وبناء السفن، والإنشاءات، والاستثمارات، وعلوم الفضاء، بما

في ذلك المشاركة في بناء حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتدشين القطار الكهربائي بالعاشر من رمضان، والاستثمارات الصينية بالمنطقة الصناعية تيدا المصرية-الصينية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وإطلاق القمر الصناعي المصري مصر سات-2.

وأنها أسهمت في تعزيز التعاون المالي وتمديد الاتفاقية بشأن مبادلة العملات المحلية ونجاح مصر في إصدار سندات الباندا في الصين، أدت إلى زيادة التنسيق في المحافل الاقتصادية الدولية بما في ذلك انضمام مصر للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية واستضافتها للاجتماع السنوي للبنك في عام 2023، وكذلك الانضمام لبنك التنمية الجديد رسمياً في عام 2023، والانضمام لعضوية تجمع البريكس في عام 2024.

وبمناسبة الذكرى العاشرة لإطلاق الشراكة الاستراتيجية، فقد أعلن الرئيسان عن تدشين »عام الشراكة المصرية-الصينية» والذي سيشهد العديد من الفعاليات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والسياحية بهدف دفع وتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات، والتوقيع في يناير 2024 على البرنامج التنفيذي للشراكة الاستراتيجية الشاملة للأعوام الخمس المقبلة (2028-2024)، والذي يعد خارطة طريق لتطوير العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى أعلى تأسيساً على ما تحقق من إنجازات ملموسة خلال السنوات الماضية.

حيث تم الاتفاق على دفع جهود توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا باعتبارها أولوية للتعاون المصري-الصيني خلال الأعوام المقبلة، ومن ثم أهمية العمل على توسيع الاستثمارات الصينية الصناعية في مصر بما في ذلك مجال تصنيع السيارات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية وإنتاج الألواح الشمسية والصناعات الكيماوية ومواد البناء، بالإضافة إلى التكنولوجيا الزراعية الحديثة وغيرها، والعمل على تحقيق مزيد من التوازن فى حجم التبادل التجاري بما في ذلك السماح بدخول المزيد من المنتجات المصرية عالية الجودة إلى السوق الصينية، وتسهيل دخول مدخلات الإنتاج من الصين لتصنيع المنتج النهائي في مصر، بحث سبل تسوية المعاملات التجارية بالعملات المحلية للبلدين، فضلاً عن تعزيز التدفقات السياحية الصينية إلى مصر وتشجيع الاستثمارات الصينية المباشرة في مجال إنشاء وإدارة الفنادق، وكذلك تعزيز التعاون في المجال الإعلامي والثقافي والعلمي والذكاء الاصطناعي والأكاديمي.

والتأكيد على أهمية تحقيق التكامل بين رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة مع مبادرة الحزام والطريق والعمل المشترك على ضمان تقدم مشاريع التعاون المعنية بين البلدين بشكل آمن وسلس، ويثمن الجانب المصري فى هذا الإطار «مبادرة التنمية العالمية» التى أطلقها الرئيس «بينج» والتي تسهم في الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأجندة 2030 للأمم المتحدة، إضافة لـ«مبادرة الحضارة العالمية» لاشتراك البلدين في المباديء القائمة على احترام الثقافات والحضارات الإنسانية على أساس من المساواة، كما ثمن الجانب الصيني مبادرة «حياة كريمة» باعتبارها أحد المبادرات التنموية الهامة الهادفة إلى الارتقاء بالبنية الأساسية ورفع مستوى المعيشة فى الريف.

كما اتفق الرئيسان على أهمية التمسك بمباديء ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ورفض المعايير المزدوجة والممارسات الأحادية، وأهمية العمل على إصلاح المؤسسات الدولية لتكون أكثر عدالة وتمثيلاً للدول النامية وأكثر فاعلية في الاستجابة للتحديات التي تواجه العالم. كما أكدا على ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل العمل على معالجة القضايا الساخنة والجوهرية التي تهدد أمن واستقرار العالم، وتحقيق التعافي الاقتصادي ومعالجة قضايا الأمن الغذائي وندرة المياه وتغير المناخ ومكافحة التصحر، وضرورة التزام كافة الدول بمسئولياتها في هذا الصدد. كما أكدا على أن مصر والصين ستواصلان العمل سوياً لمواجهة تلك التحديات الدولية وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بينهما في المحافل الإقليمية والدولية بما في ذلك تجمع البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، والعمل على تعزيز دور الأسواق البازغة والدول النامية في النظام الدولي.

وجاءت الزيارة في توقيت قد منحها أهمية إضافية حيث تزامنت مع استمرار الاعتداء الاسرائيلي على قطاع غزة للشهر الثامن على التوالي، وبالتالي فقد جاءت زيارة الرئيس في ظل السعي المصري لاحتواء التصعيد العسكري بالأراضي المحتلة وعدم توسيع رقعة الحرب اقليمياً ووضع حد للمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. يعزز الرؤية المصرية لاشراك الصين -باعتبارها قوة آسيوية تتبنى سياسة خارجية متوازنة تجاه الشرق الأوسط وتتبنى مبادىء أهمها السعي لخفض التوتر في المنطقة دون التورط بشكل مباشر في الصراع ولها أدوات تأثير سياسي «مقعد دائم في مجلس الأمن واقتصادي مع إسرائيل- هو الموقف الصيني الداعم للقضية الفلسطينية وخاصة خلال الأزمة والذي كانت له مؤشرات عدة منها ما يلي:-[25]

كما تأتي الزيارة الحالية بعد انضمام مصر بشكل رسمي في يناير الماضي 2024 لتكتل مجموعة البريكس (وهو تكتل اقتصادي يضم أبرز الاقتصادات الناشئة في العالم 10 دول منها »الصين، البرازيل، وروسيا، والهند ، وجنوب أفريقيا» والذي من المتوقع أن يسهم في العام الجاري 2024 بنحو 40% من الاقتصاد العالمي) وعلى وجه التحديد يمكن أن تستفيد مصر من خلال التعاون مع الصين »العضو الأكبر في التجمع» من خلال ما يلي:[26]

- جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الصينية: »وما يدعم ذلك هو تزايد حجم الاستثمار الصيني في مصر لتقترب من المليار دولار لأول مرة (نحو 956 مليون دولار وفقاً للعام 2023) »وهو بلا شك غير المأمول مقارنة بقدرات البلدين إلا أنه يمكن العمل على نماؤه وزيادته مستقبلاً من خلال عضوية البريكس التوسع في مجالات نقل التكنولوجيا وتطوير البنية الأساسية والنقل والموانىء وغيرها) (توقيع مصر مؤخراً مذكرة تفاهم مع شركة هاتشيسون بورتس الصينية لإنشاء محطة حاويات على البحر الأبيض المتوسط في أبو قير).
- منح فرص تمويلية ميسرة للعديد من المشروعات الإنتاجية المختلفة داخل الدولة المصرية وخاصة أن هذا الهدف يتوافق مع أهداف أبرز المؤسسات المالية بالتكتل (بنك التنمية الجديد بشنغهاى المنشأ فى عام 2015 بقيمة 50مليار دولار)، لتمويل مشروعات البنية التحتية، والتنمية المستدامة فى دولها، والدول النامية، كما يتوافق مع الاستراتيجية الصينية المعلنة مؤخراً المتعلقة بالتوسع في إصدار سندات الباندا» الصينية، وكذلك نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود(CIPS)، والقروض الصينية المخصصة للصناعة بدول المنطقة وهو ما سيعمل بالتالي على تقليل الاحتياج المصري للمؤسسات المالية الأخرى (صندوق النقد، والبنك الدولي).
- تخفيف الضغط على الدولار ودعم العملة الوطنية: وخاصة في ظل السعي الصيني لتعزيز عمل اتفاقات للتجارة الحرة الثنائية مع مصر وغيرها من دول المنطقة، وكذلك تعزيز التعاون في مجال التجارة الالكترونية، وأيضاً في ظل سعي دول البريكس دعم العملات الوطنية لدول التجمع والعمل على اصدار عملة موحدة خاصة بدول التكتل.
- زيادة حجم التبادل التجارى: حيث وصل مؤخراً مع الصين إلى نحو 14 مليار دولار وهو الرقم المرشح للزيادة في ظل اعتبار الصين من أكبر الأسواق المتاحة أمام المنتجات

والسلع المصرية (تمثل الصين والهند وروسيا) نحو 42% من سكان العالم، ومن ثم فإن العمل على تعزيز الصادرات للسوق الصيني على وجه التحديد وخاصة للبضائع التي يحتاجها المستهلك الصيني »السلع والمنتجات الزراعية والغذائية« سيزيد من حجم التبادل التجاري بين البلدين.

- دعم النمو الاقتصادي في مصر: وخاصة مع زيادة التبادل التجاري ونمو الصادرات من ناحية والعمل على تعزيز وتنشيط حركة السياحة وزيادة عدد السياح القادمين من الصين من ناحية أخرى (قُدر السوق السياحي الخارجي للصين في عام 2024 بنحو 122 مليون سائح صيني).

فضلا عن انعقاد القمة في توقيت لا زال العالم يعاني فيه من التحديات شديدة التأثير على المجتمع الدولي والتي تحتاج من ثم إلى مزيد من التعاون والتضافر لمواجهتها، وبالتالي فإن التعاون المصري الصيني يمثل بعداً هاماً في هذا الإطار، ومن أهم التحديات جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية والصحية العالمية (الأمن الغذائي، والأدوية واللقاحات) نتيجة لسياسية الإغلاق وسياسة صفر كورونا، والدور والامكانات الصينية التي يمكن أن تسهم في تحقيق مزيد من تخفيف الآثار »يعطي التعاون المصري الصيني الطبي المشترك خلال الجائحة 2020-2019 أبرز الأمثلة التي يمكن البناء عليها«، واستمرار الحرب الروسية - الأوكرانية والتي تزيد من حدة الأزمات العالمية، وبالتالي فإن الرؤية المصرية الصينية المشتركة إزاء الأزمة وأهمية التوصل لحل ووقف الحرب بين الجانبين يمثل بعداً هاماً في النزاع، فضلا عن التأثيرات الناجمة عن مسألة التغير المناخي والتي تتطلب مزيداً من التعاون والمواجهة والتوسع في السياسات الخضراء وتقليل الانبعاثات الكربونية ومشاريع الطاقة النظيفة (يظهر ذلك من خلال التوجه الصيني لتوسيع اقامة مشروعات استثمارية تتوافق مع المعايير البيئية بالدول النامية ومصر »توقيع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، اتفاقيتين مع كل من شركة China energy الصينية لإنتاج الوقود الأخضر، وشركة United Energy لإنشاء مجمع لإنتاج كلورايد البوتاسيوم في مصر، باستثمارات إجمالية بقيمة 14.75 مليار دولار). [27]

الخاتمة:

تمتلك مصر عدداً من القواسم والمحددات التي تؤهلها للسير في طريق النمو والتنمية التي سارت فيه الصين منذ أكثر من خمسة عقود (موقع جغرافي، ومساحة كبيرة، وتعداد سكاني، وتاريخ حضاري عريق) ،وبالتالي فإن استمرار مصر -وإصرارها- على الالتزام بمبادىء تنويع شراكاتها الاستراتيجية، والتوازن في علاقاتها الخارجية مع القوى الدولية الكبرى، والاستفادة من القوى الآسيوية العملاقة البازغة (وهي بالفعل توجهات رئيسية للسياسة الخارجية المصرية المتبعة منذ سنوات) تصبح من الأهمية والضرورة بمكان وهو ما أكدت عليه زيارة الرئيس السيسي الأخيرة إلى الصين .

وعلى الجانب الآخر، فإن مدى نجاح مصر في توطيد تعاونها واستفادتها القصوى من شراكتها الاستراتيجية مع »الصين«، يتوقف على عدة عوامل من أبرزها اهميه دراسة التجربة الصينية في عدد من المجالات واستخلاص الدروس المستفادة منها وتطبيق ما يلائم الحالة المصرية منها (وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات النمو، وخفض معدلات الفقر، والقضاء على العشوائيات، ورفع كفاءة التعليم والتعليم العالي).

كما ان قدرة الاقتصاد المصري على الارتقاء بالصادرات المصرية وتعزيز جودتها وكفائتها من أجل العمل على تقليل الفجوة الكبيرة بين حجم الصادرات والواردات مع الصين ، والاستفادة من القروض الميسرة التي تتيحها الصين وخاصة الممنوحة من بنك التنمية الجديد والأخرى الموجهة للصناعات الوطنية للدول النامية» في مقابل تقليل الاعتماد النقدي على المؤسسات الدولية الأخرى »صندوق النقد الدولي«، ومدى القدرة المصرية على جذب أعداد أكبر من السوق السياحي الصيني الهائل الذي يقدر حالياً (بنحو أكثر من 120 مليون سائح)، وبالتالي تطوير قطاع السياحة المصرية وفهم متطلبات السائح الصيني ،وتلبيتها وما سيتيحه الرواج السياحي من توفير النقد الأجنبي، ومدى تعظيم الاستفادة المصرية من انضمامها للتجمعات الاقتصادية المشتركة مع الصين وعلى رأسها تكتل »البريكس« تمويلياً، وتجارياً، واقتصادياً.

الهوامش

1. لين فان في، التبادلات بين الصين ومصر : التاريخ، الواقع ، الآفاق، البيان، يوليو 2023، ص ص 37 -36
2. د. حمدي عبد الرحمن، العلاقات الصينية الأفريقية: دراسة من منظور القوة الناعم، المركز العربي للبحوث والدراسات، دورية آفاق دولية، ابريل 2014، ص33
3. تقرير عن العلاقات المصرية الصينية صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط التالي https://2u.pw/Cu0WqXOa وتم الدخول الى الموقع في 2024 /8 /6 الساعة 4,1 م
4. د. وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2030، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، مارس 2022، https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_Arab-China-Relations2030_3-22.pdf
5. د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق
6. - د. محمود زكريا، تطور العلاقات المصرية- الصينية..نموذج لتعاون الجنوب الجنوب، الساسة الدولية، العدد 215، يناير 2019، المجلد 54، ص ص 65 -64
7. يمكن الرجوع في ذلك إلى كلا من :-
   - د. محمد مطاوع، العلاقات المصرية الصينية: مراحل تاريخية كبرى وعلاقات متشعبة، دورية آفاق آسيوية، العدد الأول، مايو 2017، ص ص 44 -43
   - د. محمود زكريا، مرجع سابق، ص 65
8. د. محمد مطاوع، مرجع سابق
9. يمكن الرجوع في هذا إلى :-
   - د. محمود زكريا، مرجع سابق، ص ص/ 66 ،65
   - تقرير عن العلاقات المصرية الصينية صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق
10. أنظر المرجع السابق
11. يمكن الرجوع في ذلك إلى:
    - د. محمد مطاوع، مرجع ساقب، ص 45.
    - تقرير حول العلاقات المصرية الصينية صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، /4 8/2024، وتم الدخول للموقع في 5/8/2024 الساعة 1 م https://2u.pw/70evSy9N
12. رحمة حسن، الرئيس السيسي في بكين ... شراكة جيوسياسية واقتصادية، موقع المرصد المصري التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 مايو ، 2024، وتم الدخول اليه في 2024 /8 /7 الساعة 4 م على الرابط التالي https://marsad.ecss.com.eg/81723/

13. شريفة فاضل، العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير 2003-2013، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 41
14. تقرير عن العلاقات المصرية الصينية صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق
15. المرجع السابق
16. لين فان في، مرجع سابق، ص ص 37 -36
17. د. محمود زكريا، مرجع سابق، ص 66.
18. أنظر في ذلك إلى كل من:
- أميرة العاصي، الإحصاء: 13.9 مليار دولار حجم التبادل التجارى بين مصر والصين خلال عام 2023، موقع جريدة الشروق، بتاريخ 28 مايو 2024 وتم الدخول إليه في 13/8/2024 الساعة 2,58 م على الرابط المختصر https://2u.pw/BBWvaVSm
- خالد حسني، فاتورة واردات مصر تتراجع 13 مليار دولار في 2023، موقع العربية بتاريخ 15 مارس 2024 وتم الدخول إليه في 13/8/2024 الساعة 2,58 م على الرابط المختصر https://2u.pw/2gKGG77W
19. جريدة الأهرام، الاستثمارات الصينية في مصر تسجل 956.7 مليون دولار خلال 28/5/ 2024»، «2023 -2022، وتم الدخول للموقع في 13/8/2024 الساعة 11.23 م على الرابط المختصر للموقع https://2u.pw/GBYYg3mf
20. أميرة العاصي، الإحصاء: 13.9 مليار دولار حجم التبادل التجارى بين مصر والصين خلال عام 2023، موقع جريدة الشروق، بتاريخ 28 مايو 2024 وتم الدخول إليه في 13/8/2024 الساعة 2,58 م على الرابط المختصر https://2u.pw/BBWvaVSm
21. لين فان في، التبادلات بين الصين ومصر : التاريخ، الواقع ، الآفاق، البيان، يوليو 2023، ص ص 37 -36
22. تقرير حول العلاقات المصرية الصينية صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات ، /4 8/2024، مرجع سابق
23. أنظر إلى كلمة الرئيس الصيني بينج في ختام فعاليات الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون العربي الصيني، موقع منتدى التعاون العربي الصيني، http://www. chinaarabcf.org/ara/، وتم الدخول إليه في 14/8/2024 الساعة 1.02 ص .
24. يمكن الرجوع إلى البيان المصري الصيني المشترك حول تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة، موقع الهيئة العامة للاستعلامات نقلاً عن موقع رئاسة الجمهورية https://2u.pw/2yA1YRBV، بتاريخ 29 مايو 2024 وتم الدخول إليه في 14/8/2024 الساعة 2.01 ص

25. يمكن الرجوع في ذلك إلى:-
- عبد الله عقرباوي، الصين وحرب غزة.. تباين مع واشنطن وبحث عن دور بالمنطقة، موقع الجزيرة، 2024 /2/2 وتم الدخول اليه في 15/8/2024 الساعة 7,23 م https://2u.pw/ESQbv5j1
- رحمة حسن، مرجع سابق

26. يمكن النظر إلى:-
- د. نورهان طوسون، فى تعزيز النمو الاقتصادى.. انضمام مصر إلى «البريكس» نموذجًا، السياسة الدولية، 9/11/2023 وتم الدخول إليه في 15/8/2024 الساعة 8,21 م https://www.siyassa.org.eg/News/19721.aspx
- كلمة الرئيس الصيني بينج في ختام فعاليات الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون العربي الصيني، موقع منتدى التعاون العربي الصيني، مرجع سابق
- مصر توقع مذكرة تفاهم مع شركة هاتشيسون بورتس الصينية»، .http://arabic 2019 /7/8 ، news.cn/2019-08/07/c_138288905.htm وتم الدخول إليه في «15/8/2024 الساعة 8,36 م
- «مجموعة بريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي»، رويترز، 21/7/2015 ، وتم الدخول إليه في 15/8/2024 الساعة 8,34 م https://2u.pw/dAh3t69q»

27. مصر توقع مشروعات طاقة جديدة مع الصين باستثمارات 14.7 مليار دولار، موقع العربية، 17/10/2023 وتم الدخول إليه في 14/8/2024 الساعة 5 م https://2u.pw/ ACI0Mabs